أ.د. عبد الحسين العنبكي *: مافيا العمعمة - المعايير الاقتصادية المفقودة في الشركات العامة (الحلقة الثانية)

إعادة هيكلة الشركات العامة .. الوهم مجددا

الوهم ليس فقط في موضوع الشركات العامة، انه في مفاصل الإصلاح الاقتصادي كلها، ونحن تحت وطيس المعارك المقدسة ضد داعش في عام 2014 جاءت حكومة السيد العبادي وكانت هنالك ازمة مالية خانقة سرعان ما كشفت عن عورات وهشاشة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المتخبطة المتبعة في العراق بسبب عدم وجود رافعة مالية تساعد الحكومة في التعديل والتدخل الإيجابي في أوقات الازمات لاستعادة التوازن للاقتصاد فضلا عن السياسات الشعبوية المثقلة للموازنة العامة والمخربة لسلوك الجمهور الاستهلاكي والمعاشي وتحويلهم الى تنابل تعتاش على رواتب الدولة، فكانت الاختناقات تأخذ مداها في تشويه التنمية من خلال إيقاف جميع المشاريع الاستثمارية في أوقات الشحة المالية ، مثلما كانت الفوائض تأخذ مداها في تخريب الإدارة المالية والرقابة المالية نتيجة الهدر والضياع والانفاق المفرط على مشاريع غير مهمة وأخرى وهمية في أوقات الوفرة المالية.

أولا: طابور التخريب ..من أبناء النظام الجديد :

كان هنالك اشخاص كثر من ضحايا الطاغية ولكنهم في طابور التخريب والتأخير ، مثلا، شخص كان يحيط نفسه بهالة كبيرة من الغموض والحزم والصرامة وتقمص الجدية المفرطة ودقة المواعيد ليبدو انه يحترم عامل الزمن كما رجالات الغرب، كان يهيمن على مكتب رئيس الوزراء الخاص والإداري، صرت امتلك فراسة للأشخاص الوافدين من الغرب مع الحكومات الجديدة، هؤلاء عادة يملئون فجوة الفراغ المعرفي بهذه الكاريزما المصطنعة وكنت عادة اتحاشاهم لكي لا اسمع منهم ما يزعجني، الا انه تقدم نحوي قائلا حضرتك فلان قلت نعم انا هو، ابتسم بحقد وقال سمعت عنك الكثير في واشنطن، قلت خيرا ان شاء الله، قال كل الخير، فقال ذكروا ان كل اوليات الإصلاح الاقتصادي في العراق عندك، قلت نعم، واردفت قائلا لدينا مخرجات برنامج الإصلاح الاقتصادي وهي نتاج فرق عمل الكثير من الخبراء المحليين والدوليين، ولكن مشكلتنا في التنفيذ، وانا مستعد ان ازودك بكل شيء واضع يدي بيدك للتنفيذ، أجاب متفقين، في اليوم التالي حملت كل مخرجات الإصلاح واطلعته على كل متطلب من المتطلبات ومسؤولية التنفيذ، شكرني، ووعدني بالتواصل، ولأنه غربي التصنع كان يحدد السقوف الزمنية بالساعات وليس بالأيام قائلا خلال 48 ساعة اتصل بكم، مرت الأسابيع والشهور وانا أحاول تذكيره دون جدوى، حتى علمت بعد سنة من ذلك اللقاء انه أسس وحدة الإصلاح الاقتصادي، وجاء بأشخاص ممن كانوا يعملون سكرتاريات لدى فرق الإصلاح الاقتصادي السابقة لتنظيم الأمور اللوجستية وطباعين وسلمهم ملفات كبيرة لا يفقهون شيء فيها، كان الخبراء الدوليين الكبار يقفون اجلالا لرؤيا وطروحات رؤساء الفرق السابقين لما يمتلكوه من خبرة علمية وعملية، وعندما وجدوا ان اقرانهم في وحدة الإصلاح الاقتصادي الجديدة من الكادر البسيط امتنعوا عن

الحضور وصاروا يرسلون بالمقابل موظفيهم من اقران البسطاء لتدوين الملاحظات ليس غير، وهكذا وئد الإصلاح الاقتصادي مجددا.

ثانيا: الشركات العامة ..الى الواجهة مجددا:

نوهنا في الحلقة السابقة الى انه في اول اجتماع لحكومة السيد حيدر العبادي 2014 جلب وزير المالية معه مديري المصرفين ليعلنا امام مجلس الوزراء انهما غير قادرين على الاستمرار بإقراض الشركات العامة بقروض تعد (معدومة) لعدم إمكانية سدادها من الشركات مطلقا، ولعدم وجود السيولة لدى المصرفين أصلا فقد استفرغت السيولة في اقراض استهلاكي لا يسدد، اعتنى دولة الرئيس كثيرا بالأمر، متسائلا عن اوليات الموضوع فذكروا له ان هنالك خارطة طريق لإعادة هيكلة الشركات العامة منذ 2010 وانها برئاسة (كاتب هذه السطور) ولم تنفذ وان بياناتها أصبحت قديمة، فجاء قرار مجلس الوزراء بالرقم (34) لسنة 2014 يتضمن تكليف فريق عمل برئاستي مجددا لتقديم رؤيا شاملة وحلول خلال ثلاثة اشهر، كانت المدة قصيرة والمهمة صعبة للغاية، واصلنا الليل بالنهار واكملنا المهمة في الوقت المحدد، واعتمدنا مؤشرات سهلة الفهم وقابلة للحكم من خلالها على وضع الشركات ان كانت خاسرة ام رابحة من بينها قدرة الشركة على دفع مرتبات موظفيها، بالإضافة الى تحليل نتيجة النشاط لكل شركة، والمسار الزمني للعوائد والكلف للوقوف على الاتجاه العام لكل شركة ان كانت سائرة باتجاه اصلاح وضعها من عدمه، وتم دراسة 157 شركة توفرت بياناتها من بين 177 شركة عامة، أي ان هنالك 20 شركة لم تدرس لعدم توفر المعلومات، وقد أقر مجلس الوزراء الدراسة بالقرار (67) لسنة 2015 وصارت ملزمة التنفيذ.

ثالثا: مبادئ إعادة الهيكلة المعتمدة في الدراسة:

1. اعتماد مبدأ تخفيف العبء الاجتماعي، وعدم التخلي ألقسري عن أي موظف عامل في تلك الشركات ما لم تتم تسوية حقوقه وفق القوانين النافذة.
2. لا يوجد نموذج محدد بذاته وإنما تتم دراسة الشركات حالة بحالة ولكل منها يتم اتخاذ الإجراء المناسب.
3. الأمر الحاكم اليوم هو التمويل حيث تعاني الموازنة العامة من العجز الكبير في ظل ظروف اقتصاد الحرب، وهذا يرجح اعتبار هذا المعيار حاكما في تحديد نوع الإجراء المتخذ، من خلال تعظيم عوائد الشركات الرابحة، وتقليص التكاليف من خلال التخلص من المبالغ الكبيرة التي تدفع رواتباً للعاملين من موازنات الشركات.
4. العمالة الفائضة في الشركات ليست مسؤوليتها لان الشركات وحدات اقتصادية يفترض أن تعمل وفق معايير (الربح والخسارة) لأنها ليست مؤسسات خيرية، وربما تضطر الحكومة إلى دفع رواتب لأشخاص فائضين غير منتجين إلا إن ذلك ليس مسؤولية الشركات.
5. التخلص من الأعباء المالية التي ارهقت الموازنة العامة، فقد دفعت الحكومة (13) تريليون دينار رواتب لموظفي الشركات العامة من 2004 -2012 وهي في الغالب شركات خاسرة، وعليك ان تتصور حجم

الفوت او حجم تكلفة الفرصة البديلة التي اضعناها بسبب طابور التخريب فيما لو خصخصت هذه الشركات منذ 2004.

6. لا تتم الخصخصة من اجل الخصخصة ولكن وفق معايير مقارنة تجعل من أداء الشركات خارج إطار الدولة أكثر جدوى اقتصاديا من بقائها ضمن الدولة، كما أن الخصخصة لا تعني البيع بالكامل لان دخول القطاع الخاص بأي نسبة كانت في (الإدارة) أو في (الإدارة والملكية) معا للشركات هو بحد ذاته (خصخصة) بدرجات متفاوتة، حيث يمكن للشركات خصخصة بعض أنشطتها دون بعض وفق عقود متعددة ومختلفة من شركة لأخرى.

رابعا: أهم التوصيات التي وردت في الدراسة لمعالجة وضع الشركات:

1. الإبقاء على الشركات الرابحة وهي (44) شركة، منها (12) شركة في وزارة الصناعة و(17) شركة في وزارة النفط و(7) شركات في وزارة النقل و(3) شركات في وزارة التجارة و(3) شركات في وزارة الموارد المائية و(2) في وزارة الزراعة، مع التوصية لإخضاعها جميعاً للإصلاح الإداري والاقتصادي لتحسين إنتاجيتها وحسب ما مبين في الدراسة.
2. تصفية الشركات الخاسرة وعددها (17) شركة وهي التي لم تعد مجدية بقرار من مجلس الوزراء وإحالتها إلى مصفي الشركات، منها (12) شركة في وزارة الصناعة كونها غير مجدية حتى بافتراض رفع العمالة الزائدة عنها و(5) شركات تصنيع عسكري مرتبطة بوزارة الدفاع لانعدام جدواها.
3. عرض (96) شركة من مختلف الوزارات للاستثمار المحلي والأجنبي وفق أساليب الشراكة في الإدارة و/ أو الملكية، وكذلك عمليات بيع بعض المعامل للقطاع الخاص أو تحويل بعض الشركات إلى شركات مساهمة، بعد الأخذ بمنظومة الإصلاح الإداري ومعالجات العمالة الفائضة وإجراءات تحسين الإنتاجية لتصبح جاذبة للمستثمرين.
4. تنمية إعمال الشركات وتحسين إنتاجيتها من خلال حزمة إجراءات تتعلق بالتمكين الإداري والتحرر من بعض الإجراءات الحكومية التي تعيق عملها وفق معايير تجارية، كما جاء في الدراسة.
5. استحداث مراكز تنمية الأعمال في الوزارات التي لديها شركات، يتولى المركز معالجة شؤون العمالة الفائضة وتستمر الدولة بدفع رواتبهم خلال فترة لحين قيام المركز بإجراءات محددة اتجاه كل منهم حالة بحالة.
6. إحالة حوالي 181 ألف منتسب ممن تجاوزت أعمارهم 50 سنة ولديهم خدمة أكثر من 15 سنة إلى مراكز تنمية الأعمال في الوزارات لمعالجة أوضاعهم وفق حزمة من المعالجات ذكرت في الدراسة من بينها تشجيعهم على التقاعد أو إعادة توزيعهم أو تحفيزهم للعمل في القطاع الخاص..الخ، وللشركات استثناء نسبة منهم محددة في الدراسة لكل حالة حسب الحاجة والاختصاص.
7. التخلي الكامل أو تقليص عدد الإجراء اليوميين والبالغ عددهم أكثر من (22) إلف شخص.

خامسا: كبوة التنفيذ مجددا:

في شباط 2015 عرضت الدراسة في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (OECD-MENA) وقد أبدت جميع المنظمات الدولية والخبراء الدوليين والعراقيين اعجابهم بالدراسة، وذكروا بالحرف الواحد انهم لأول مرة يلمسون الجدية لدى الحكومة العراقية وكذلك يلمسون وجود اهداف محددة بدقة ومدروسة بحرفية مع سقوف زمنية للتنفيذ للتعاطي مع ملف الشركات المملوكة للدولة، لقد صار لزاما علينا ان نستعد مجددا لمعركة التنفيذ في وجه المعرقلين، كان لدينا سقف زمني للتنفيذ، بدأت الأيام تمر مسرعة ونحن ننتظر الامر الديواني لتشكيل فريق التنفيذ، بدأنا نخرق السقوف الزمنية الموجودة بالدراسة، كان واضحا لدينا ان التأخير متعمد وكان من مكتب رئيس الوزراء، أرسلت عدة كتب احث بها على تعجيل المهمة مؤكدا انها تأخرت كثيرا دون مجيب، اضطررت الى الذهاب الى (جوكر مكتب الرئيس) الشخص المميز صاحب الكاريزما المتقمص الشخصية الغربية بمواعيده الدقيقة جدا، قابلني بعد عناء، قلت مستغربا سيادتك تعرف أهمية إعادة هيكلة الشركات العامة وقد مضى سنة على إقرار الدراسة من قبل مجلس الوزراء، ماذا ننتظر للتنفيذ، نهض من خلف مكتبه ودعاني جانبا لنتحدث، قائلا يا دكتور انت مستشار رئيس الوزراء ومحسوب علينا ، لذلك من الصعب ان تقود فريق التنفيذ وانت تعرف هذه الشركات فيها نصف مليون منتسب وسوف تثير مشاكل كثيرة سوف تحسب على رئيس الوزراء، علمت حالا ان السياسة قد قفزت امام الاقتصاد كما كل مرة، فقلت وما الحل؟، فهل يبقى الإصلاح متوقفا؟، اردف قائلا لا ولكن سوف نكلف وزير الصناعة (م د) برئاسة الفريق، قلت ولكن ستكون العلاقة الافقية بين وزارة الصناعة وبقية الوزارات التي لديها شركات عامة وهذا يعني ان القرارات لن تكون ناجعة ولا ملزمة للوزارات، قال لا عليك سوف نجعل توصياتها تصدر بكتاب من رئاسة الوزراء، وستكون انت عضوا في الفريق تمثل مكتب رئيس الوزراء، وافقت مضطرا على المقترح، المهم ان تسير الأمور باي شكل كان، بعد شهر صدر الامر الديواني بتشكيل الفريق ودعيت للاجتماع الأول، كان الوزير قد فهم ان في القصة ملعوب سياسي وعلم ان (القادة) يتقاذفون مهمة الإصلاح فيما بينهم، ولا احد يريد تحمل الاثار الجانبية للإصلاح ويفقد من رصيده الشعبوي، وهذا يعني ان لديهم الاستعداد لتأخير مصاب السرطان سنين حتى يموت بحجة انهم لا يريدون تساقط شعره جراء جرعات الكيمياوي التي يأخذها فلا يهم لديهم ان يموت البلد ويغرق بالديون والفوضى والتخلف المهم ان لا يخسروا بطاقة انتخابية واحدة.

افتتح الوزير الاجتماع الأول قائلا اخوان نحن جميعا سياسيين وهذا الموضوع راح يخلقنا مشاكل وهنالك نصف مليون منتسب، قاطعته على الفور قائلا: معالي الوزير انا اقتصادي ولست سياسي، وعلينا ان ننفذ الدراسة بحذافيرها ولا خوف على نصف مليون منتسب لان الدراسة ضمنت عدم تسريحهم قسرا، وانما الفائضين في الشركات ينقلون الى مراكز تنمية الاعمال في الوزرات وتتولى المراكز التأهيل وإعادة التوزيع والتشجيع على التقاعد المبكر مقابل مكافئات ولا يوجد اجبار في الامر، فقال معاليه، لا نستطيع ان نسميهم فائضين او ننقلهم الى هذه المراكز ، قلت يا معالي الوزير الشركات العامة وحدات اقتصادية تعمل وفق معايير

الربح والخسارة، صحيح هي مملوكة للحكومة ولكن الحكومة (المالك) يفترض انه أسسها لتربح، واذا بقيت هذه العمالة الفائضة على اكتاف الشركات العامة فسوف لن تربح وستبقى خاسرة وعند وصول خسارتها الى حد معين يجب ان تصفى بحسب قانونها رقم 22 لسنة 1997 ، اما الدولة وهي لديها إيرادات نفطية وتريد ان تكون (مؤسسة خيرية) توزع الرواتب لفائضين دون عمل فهذا موضوع اخر حيث تستطيع نقلهم الى مراكز تنمية الاعمال وتستمر بصرف الرواتب لهم الى ما لا نهاية، وهذا الامر ليس من مهام هذا الفريق ، مهمتنا تخليص الشركات من العمالة الفائضة لتقليل كلفها وتصبح رابحة تمول نفسها ذاتيا، انتهى الاجتماع ببعض التوصيات الخجولة، ولم ادعى للاجتماع الثاني، وعندما سألت في مكتب رئيس الوزراء علمت ان الوزير قد توسط لأبعادي من الفريق واستبدلت بموظف بسيط لا علاقة له بالموضوع أصلا، فعلمت ان طابور التخريب النابع هذه المرة من صلب نظامنا الجديد قد انتصر مجددا على رواد الإصلاح.

سادسا: التنفيذ الشكلي ..انحراف عن الدراسة:

بعد خروجي من فريق تنفيذ الدراسة التي انا رئيس فريق اعدادها، صارت الظروف مواتية للتنصل من التنفيذ او الانحراف عن الدراسة، ولان معاليه كان مطلوب منه تقديم انجاز ولو شكلي، فقد ابتكروا دمج الشركات العامة لتقليل عددها، ولم يكن موضوع الدمج وارد في الدراسة، وقد وردني كتاب بهذا الخصوص يطلب الراي في موضوع الذهاب الى دمج الشركات، وأجبت بكتاب رسمي بما مضمونه الاتي:

- لا نؤيد دمج الشركات العامة لأنه غير وارد في الدراسة التي تشكل الفريق لتنفيذها وهذا يعني انحراف عن الدراسة.
- الدمج سوف لن يعالج المشاكل الهيكلية التي تعاني منها الشركات العامة، فكل ما سيحصل هو مجرد اختصار عدد المدراء العامين حيث سوف يتولى مدير عام واحد شركتين او ثلاثة وتنتقل ذات المشاكل من ثلاث اوعية مثلا الى وعاء واحد، لان العملية هي دمج جمعي وليس اندماج حقيقي يصهر نقاط القوة فيجعها اقوى ويكافل العقبات والمشاكل فيجعلها اهون.
- الامر الذي سيفضي بالنتيجة الى ان دمج الشركة الخاسرة مع الرابحة سوف تشاطرها بربحها فتصبح الشركتين خاسرتين، وفي الوقت الذي كان هنالك ادارتين ومجلسي إدارة يمكن ان يتنافسا في محراب الإنتاج والربح، فان دمجهما بإدارة واحدة سوف يجعل الإدارة تتكل على ربح الرابحة الذي سوف يثقل بخسارة الخاسرة، طالما ان أي اجراء إصلاحي لم يتخذ واكتفى الامر بالدمج فقط.

سابعا: صناعة الجوراب ... صناعة استراتيجية:

ونحن نتفرج على إصلاحات شكلية لا تشفي عليلا و تنقذ وضعا متهالكا وفي عام 2016 كنت على قناة العراقية اطرح الأفكار التي وردت في الدراسة التي اعدها فريق العمل برئاستي لعلي اذكر بها من خول بتنفيذها، ولسوء الحظ كان معي في الاستوديو مدير عام لثلاث شركات (مدمجة) هي الشركة العامة للألبسة والشركة العامة للجلود والشركة العامة للصناعات القطنية ، لحد تلك اللحظة، كنت متيقن انه مناصر للعمعمة لأنه ديدن الاعم الاغلب من أصحاب القرار في الشركات العامة، ولكن ، لم اكن اعلم انه كان مؤمننا بها حقا ام انه يغالط

نفسه لأنه منتفع ، ولكن الشي المتأكد منه ان له قرابة مع احد (الرموز الوطنية) مكنه من تسلم المنصب، فقلت ان على الحكومة ان تنسحب من القطاع الصناعي بوصفها منتج وان تترك هذه الصناعات للقطاع الخاص وان يكون دورها راعي ينحسر في رسم السياسات الصناعية وتبسيط الإجراءات لعمل القطاع الخاص الصناعي وتنظيم القطاع وتوفير البنى التحتية الكفيلة بخفض كلف الإنتاج لكي يصبح قطاع منافس ، ويمكن ان تبقى الحكومة في بعض الصناعات الاستراتيجية التي لا يلج اليها القطاع الخاص او التي لها بعد امني او التي تكون باهظة الكلفة وقليلة او بطيئة المردود كالأسلحة الثقيلة او المركبات الفضائية او الأقمار الصنعية وما على شاكلتها .

كان المدير العام (الفلتة) متحمس للحوار ويتحدث بثقة حتى يشعر المتلقي بصدق المتحدث ، قائلاً ان الشركة التي يديرها تعد استراتيجية!! ، فقلت كيف يمكن ان تكون صناعة الجوراب والملابس الداخلية استراتيجية؟؟ ، فأجاب بكل ثقة نعم انها استراتيجية، لان المقاتلين في الجيش و الشرطة يشتروها ، فضحكت غاضباً، ضحكة شر البلية وقلت له ، هل تعني ان المقاتل اذا كان يلبس جوراب مصنوع من شركة حكومية تكون رميته مسددة ويستطيع اقتناص العدو بطلقة واحدة ، اما اذا كان يرتدي جوراب مصنوع في معمل للقطاع الخاص فان هنالك غشاوة تظهر على نظر القناص ولا يستطيع ان يصيب العدو ، كنت أتصور انه يمزح وسوف يرد عليّ رداً مازحاً ايضا، الا انه اصر على انها صناعة استراتيجية!! ، ومن أمثال هذا الشخص الكثير ممن يديرون الشركات العامة ، وسرعان ما استفزني قائلاً ان الشركة التي يديرها هي شركة رابحة وانه حصلت فيها زيادة في الإنتاج وفي الأرباح منذ توليه ادارتها، كان يضلل المتلقين لأني كنت قد درست الشركات العامة حالة بحالة واعلم جيدا انها خاسرة ، فتوجهت له بسؤال قائلاً ، الحمد لله شركتكم رابحة، فهل هي من تدفع رواتب موظفيها ؟، فأجاب بكل ثقة، لا!! ، وهو يبتسم قائلا ،الرواتب من الموازنة العامة للدولة ، تدفعها وزارة المالية دكتور اذا انت متعرف هذه مشكلتك ،.يا الله، هذا الجهبذ لا يدري ان هنالك عناصر انتاج ومن بينها العمل ، وان عائد العمل هو الأجور والرواتب المدفوعة ، وانها جزء لا يتجزأ من كلف الإنتاج ، في أي مشروع او منشأة إنتاجية او خدمية ، وان شركته عاجزة عن دفع جزء مهم من كلفة الإنتاج ، وعلمت من كلامه انه لا يحسب الرواتب ضمن الكلفة وانما يعتبرها معطاة (Given) تأتي من وزارة المالية ، والمشكلة انه يعتقد انه منافس ورابح ويوزع أرباح عليه وعلى معيته ، التفت الي مقدم البرنامج قائلاً ، اما ان تصيبني نوبة قلبية او ان اترك الاستوديو ، لان هذا الشخص (وهو مهندس كما يقول) يكفر بأبسط مبادئ الاقتصاد وهو مبتسم وواثق من نفسه ، علماً ، ان قانون الشركات العامة يؤكد على ان الشركة هي وحدة اقتصادية ، أي انها تعمل وفق معايير اقتصادية وليست مؤسسة خيرية ، وفي الوحدات الاقتصادية عندما تكون الكلفة الحدية لتشغيل العامل (Marginal cost) اكبر من الايراد الحدي لتشغيله (Marginal Revenue) لن يسمح بتشغيله بالمطلق ، فكيف بهذا المدير الذي يشغل الآلاف وفيهم الكثير من الفائضين ومستمر بالتشغيل الشعبوي لأغراض سياسية بعد ان تحولت الشركات العامة فضاءات للتعيين وكسب الولاءات وهو لا يعلم ان من مسؤوليته دفع رواتبهم ، بل لا يعلم ان رواتبهم هي كلفة على الوحدة الاقتصادية التي يديرها.

عندها علمت اننا امام تخريب من نوع اخر، انه تخريب نظامنا السياسي الجديد، قد يكون اكثر شراسة من تخريب النظام السابق لان تخريب النظام السابق كان ايدلوجيا مبني على عقيدة ملكية الدولة لكل شيء وادارتها لأملاكها في نظرهم كفيلة بإعادة التوزيع للثروات بشكل او باخر يكون قليل التفاوت الا انه قاتل للأبداع والتطوير، اما تخريب النظام الحالي فهو لا يؤمن بملكية الدولة ودستوره يؤكد ذلك ، الا انه لا يمارس

الخصخصة بشكل شفاف وانما يؤمن بأقصى انتفاع ممكن لكبار موظفي الدولة (من الفاسدين) ومن خلفهم أحزاب تعينهم وتحميهم من المحاسبة ويتم نهش الدولة بأنياب حداد حتى تتولد رؤوس أموال خارج الدولة تنمو وتترعرع من ملكية الدولة وتحتمي بها، فتزداد الفوارق الطبقية بين الإدارات العليا المحمية بالأحزاب وجمهور الموظفين التي تقتات على الفتات مقابل تسليم الولاء وورقة الانتخاب للحزب الذي يعد ولي نعمتهم والذي يدير هذه المؤسسة او تلك ، واذا كان رئيس المؤسسة نهاشا فلن تستطيع محاسبة موظفيه، حتى صار الفساد في مؤسسات العامة صفة غالبة للأسف. وللحديث بقية.

(*) المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لرئاسة الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 19 تموز 2022

http://iraqieconomists.net/ar/